دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التخطيط المكاني بليبيا وأثره على التنمية المكانية : الإيجابيات والسلبيات
المصدر:	فكر وإبداع
الناشر:	رابطة الأدب الحديث
المؤلف الرئيسي:	الزنان، انتصار محمد ميلاد
المجلد/العدد:	ج70
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	481 - 507
رقم MD:	350600
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, HumanIndex
مواضيع:	النمو العمراني، التخطيط العمراني، ليبيا، النمو السكاني، الكثافة السكانية، تخطيط المدن، التوزيع السكاني، التجمعات السكانية، الإدارة المحلية، السلطة التشريعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/350600

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التخطيط المكاني بليبيا وأثره على التنمية المكانية (الإيجابية والسلبيات)

الباحثة/ انتصار محمد ميلاد الزنان(*)

مقدمة:

تعتبر ليبيا كغيرها من الدول التي شهدت نمو سكانياً واتساعاً مكانياً في معظم مدنها وقراها خاصة مع بداية السبعينيات نتيجة لقيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، وما رسمته من أهداف تنموية كبيرة، وتأثير اكتشاف النفط كمؤثر اقتصادي، وكذلك نتيجة النمو السكاني المتزايد الذي وصل إلى ٦,١٥% كمتوسط سنوي للفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٨٤ فهذا الواقع الذي شهدته ليبيا مثل أول انعكاس على الجوانب التخطيطية المحلية من أنها لم تجاري التطور الاقتصادي والسكاني الذي لم يكن منظوراً نتيجة الفترة الزمنية التي مرت بها ليبيا، وما استقطبته من عودة السكان لمن كان خارج ليبيا، والنمو الطبيعي المرتفع والهجرة السكانية من الريف إلى الحضر حيث مثل تطور سكان الحضر ما يتجاوز ٧٥% من إجمالي سكان ليبيا في إحصاء سنة ١٩٨٤. ونتيجة لذلك فإن تجاوز النمو السكاني المتوقع بمعظم المخططات جعلها قاصرة عن مواجهة متطلبات النمو، ولهذا علمت العديد من الدراسات المحلية المستندة

(*) طالبة دكتوراه- قسم الجغرافيا- كلية البنات- جامعة عين شمس.

على الإمكانيات الاقتصادية والدور الوظيفي للتجمعات الحضرية حيث أبرزت نتائج الدراسات على أن التجمعات الحضرية أو بالأحرى شبكة التجمعات السكانية المخططة في الجيل الثاني (١٩٨٠-٢٠٠٠) وصلت في مجمعها إلى ٢٤٤ تجمعاً تم إعداد مخططات شاملة وعامة لها، ويدل هذا على تطور شبكة المدن الليبية خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٠ من حيث العدد والحجم السكاني لكل مجموعة حيث ترتفع عدد الحواضر من ٥٩ مدينة وبلدة إلى ١٢٩ مركزاً حضرياً، ويتوقع أن يستوعب كل مركز حضري حوالي ٤,٧٤٠,٠٠٠ نسمة إي ما يوازي ٧٧% من سكان ليبيا في حين أن ١١٥ تجمعاً ريفياً صغيراً يقل عدد سكان الواحد منها على ١٥٠٠٠ نسمة يستوطنها ما مجموعه ١,٤١٧,٤٣٠ نسمة، وهنا ترتفع النسب العامة لسكان التجمعات الحضرية من ٧٧% إلى ٨٠% من إجمالي السكان هذا بالإضافة إلى إقامة أربعة مخططات لمدن جديدة تستقطب الضغط السكاني الواقع على المدن الرئيسية.

*** الإستراتيجية الوطنية المكانية لاتجاه التخطيط المكاني بليبيا ٢٠٠٥-٢٠٢٥**

إن السياسة الوطنية المكانية (٢٠٠٥-٢٠٢٥) هي القوة الدافعة في اتجاه التخطيط حيث تتضمن هذه السياسة اتجاهات لسياسات تهدف إلى توجيه التنمية المكانية بليبيا حتى عام ٢٠٢٥، وتبني هذه السياسة على التوجهات الاقتصادية والديموغرافية والتكامل بين سياسات القطاعات المختلفة ولا تشمل هذه السياسة التفاصيل لمنطقة بعينها بل تتجه نحو تقديم أطر سياسات عامة تساهم في إمكانية اتخاذ تلك القرارات، وأما القرارات المتعلقة

بالتخطيط المكاني التفصيلي على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي والمحلي فهي من مهام مكاتب الاستشارية الوطنية في إطار عملية التخطيط للجيل الثالث حيث تم توزيع الشعبيات على الأقاليم التخطيطية الأربعة، وتتولى المكاتب الاستشارية الوطنية الأربعة مسئولية إعداد المخططات وإعادة النظر في المخططات القائمة لهذه الشعبيات وفق استراتيجية المخطط الوطني الطبيعي طويل المدي، والمبدأ الذي يواجه السياسة الوطنية المكانية هو السعي بكل الوسائل لتحقيق جودة مكانية على مختلف مستويات التخطيط. أما السياسة المكانية الوطنية التي اتخذتها ليبيا للتخطيط فهي إخضاع المخطط الوطني للجيل الثاني لعمليات التقييم والمراجعة ووصف ليبيا من منظور عالمي.

جدول (١) المخططات الشاملة والعامة التي أنجزت في برنامج التخطيط للجيل الثاني ١٩٨٠-٢٠٠٠م

الموزعة على الأقاليم التخطيطية الأربعة.

نوع المخطط	إقليم طرابلس	إقليم بنغازي	إقليم الخليج	إقليم سبها	المجموع
عدد المخططات الشاملة	٢٤	١١	٢	١	٣٨
عدد المخططات العامة	٥٥	٥٥	١١	٥٨	١٥٧
مخططات المدن الجديدة	١	–	٣	–	٤
مخططات أخرى	١١	٧	٢	–	٤
	٩١	٧٣	١٨	٦٢	٢٤٤

المصدر: على الميلودي عمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص٣٨٢.

جدول (٢) عدد ومساحة الإقاليم التخطيطية الرئيسية والفرعية ونسبتها % للحيز الوطني

رقم	الإقليم التخطيطي	عدد الإقليم	المساحة ومعدلها % لإجمالي الحيز الوطني		السكان % لإجمالي السكان عام ٢٠٠٠م
			المساحة كم٢	النسبة المئوية %	
١	إقليم طرابلس	٥	٢٤٤٩٩٠	١٤	٦٢
٢	إقليم بنغازي	٣	١٣٥٢٧٠	٧	٢٦
٣	إقليم الخليج	٣	٧٣٠٩٠٠	٤١	٥
٤	إقليم سبها	١	٦٨٤٢٤٠	٣٨	٦
الإجمالي		١٢	١٧٧٥٥٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المخطط الوطني طويل المدي ١٩٨٠-٢٠٠٠ ص١١٣-١١٥

- عدد السكان حسب التقديرات في تلك الفترة.

شكل (١) توزيع الشعبيات على الإقاليم التخطيطية الأربعة

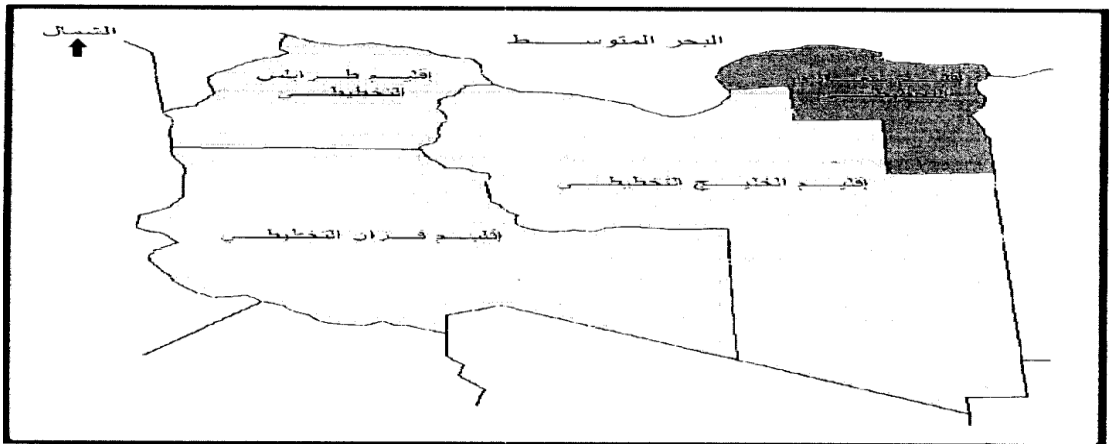

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني ٢٠٠٥.

- **اللامركزية والمستوى الوسطي (المناطقي)* في عملية التخطيط المكاني:-**

تعتمد اللامركزية في هذا المستوى من التخطيط عبر الشعبيات المتجاورة على المخطط الطبيعي حيث يجب أن يأخذ مكانة لتحقيق التكامل المكاني والوظيفي بحيث تنشأ فضاءات التنمية بين الشعبيات وهذا ما يسمي (المخطط إقليم الفرعي) والذي يضم مجموعة شعبيات متجانسة إقليمياً.

ويهدف مثل هذا المستوى من التكامل التخطيطي على سد الفراغ القائم حالياً بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المركزي على المستوى الوطني من جانب، والتخطيط المحلي اللامركزي على مستوى الشعبيات الإدارية من جانب أخر، كما يهدف أيضا إلى إيجاد شبكة من العلاقات عبر القطاعية بغية تحديد بؤر نمو مناطقية عديدة تتشابك والخطط التنموية

للشعبيات المتجاورة في إطارها المحلي لتحقيق أعلى قدر من الكفاءة في توظيف واستغلال الموارد وتحسين العوائد.

- كما يؤدي هذا التكامل التخطيطي إلى ضمان فرص التنمية بشيء أنواعها والنمو الاقتصادي للشعبيات التي لا تمتلك قاعدة كافية من الموارد، ولا تستطيع أيضا أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستقلة ومنفردة، وفي نفس الوقت يؤثر على حجم ووظيفة المدن الواقعة في هذا النطاق.

- **التخطيط المكاني– الوظيفي وتكامله عبر الشعبيات:**

يبني منظور التخطيط المكاني– الوظيفي للتكامل في تنمية الشعبيات بليبيا على الأساس المناطقي الذي يدلل بأن التخطيط المحلي القائم على اللامركزية والإدارة الشعبية بحيث يحتوي على فضاءات أو هياكل متكاملة لتجمعات سكانية متجاورة، وبأحجام مختلفة وبوظائف وخدمات متفاوتة، يتم فيها تحقيق التشابك وتقسم العمل فيما بينها للنهوض بالتنمية الشاملة عبر الشعبيات المتجاورة، وفي حالة انعدام مثل هذا التكامل المكاني

- الوظيفي داخل الفضاءات ستتأثر وتتداخل الموارد والإمكانات في عمليات التخطيط بالشعبيات ويؤدي الأمر إلى هدر الموارد.
- إضافة إلى ذلك فإن عملية التخطيط المناطقي الطبيعي لبؤر وفضاءات النمو لا تتقيد بالتغطية القطاعية فحسب بل توفر إطار عمل لحل الجوانب المكانية للسياسة الاقتصادية في علاقاتها بالاعتبارات والإمكانات الطبيعية والبيئية والاجتماعية والعمرانية والسكانية وبهذا فهي ليست بديلاً للخطة الاقتصادية المناطقية بل مكملة لها.

شكل (٢) العملية التخطيطية بليبيا

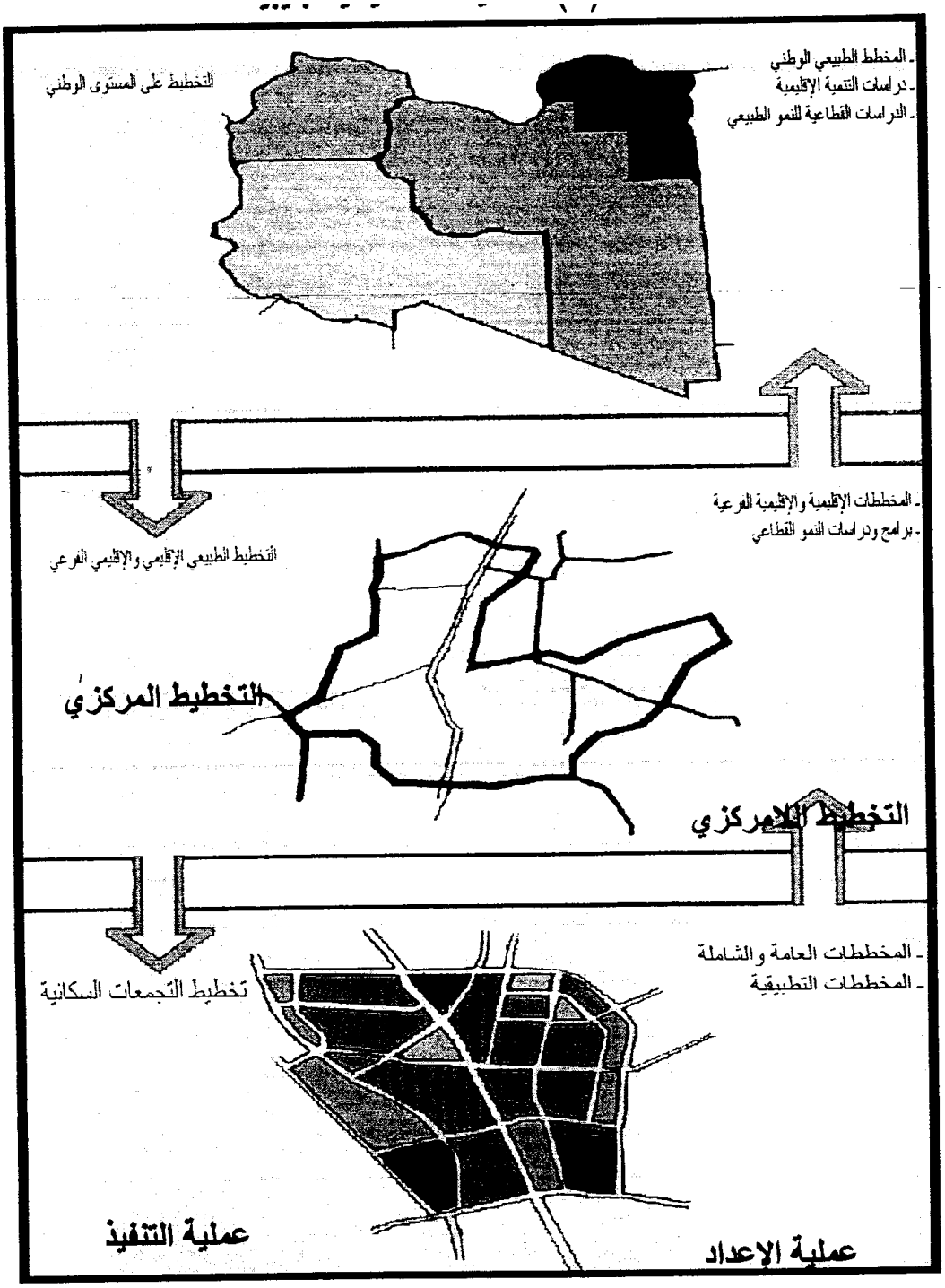

المصدر: الباحثة اعتماداً على المعلومات المتحصل عليها من مصلحة التخطيط العمراني ٢٠٠٥م.

- وبتعبير أدق فهي لا تعني عملية تجميع للخطط المحلية لكل شعبية تحت الفضاء الإقليمي- المناطقي المعين كما لا تعني في المقابل عملية تفتيت للخطة الاقتصادية الوطنية بل تشكل في معظمها نطاقاً تحليلياً لنشاطات وإمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل منطقة يمكن الحكم عليها كمركز نمو أو فضاء تنموي.
- وأن عملية التخطيط المكاني بليبيا تتخذ من كل فضاء تنموي (الأرض) ومجموعة الشعبيات الواقعة في إطاره توجهاً اقتصادياً يتلاءم مع بنية تلك الشعبيات، وأيضاً مع مواردها وإمكاناتها التي يمكن أن تحقق معدلات نمو اقتصادية عالية تؤدي إلى استحداث المزيد من فرص العمل وإلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم الجديرة بإنجاز معدلات أعلى من العوائد على الاستثمار للتنمية المكانية.
- ومن خلال هذه الفضاءات ومراكز النمو يتم دعم خدمات البنية التحتية الاجتماعية والفنية والزيادة من فاعلية أداءها لكي يعمل الاقتصاد في مجموعة الشعبيات المشاركة فيه بكفاءة عالية، وبشكل يمكنه من التنوع لتحقيق قدر نسبي أفضل من وضعية الاعتماد على الذات، ومن التنسيق ذو المردود الأمثل للنشاطات الاقتصادية وللمشروعات الإنتاجية والخدمية والعمرانية.

- **أهمية المشاركة الشعبية في إنجاح العملية التخطيطية:-**

- بدأ في ليبيا مشروع مخططات الجيل الثالث ٢٠٠٠-٢٠٢٥ وهي مرحلة تقييم المخططات المعدة في الفترة السابقة، وكذلك تجميع قرارات وتوصيات المنبثقة من المؤتمرات الشعبية بكل مدينة وقرية لتحليلها ودراساتها وفق مؤشرات التنمية المكانية لتترجم في صورة مخططات معدة للتنفيذ مستقبلاً. حيث لابد أن يأخذ المخطط المعد كل ما تحتاجه الجماهير وما أوصت به في مؤتمراتها من الخدمات التي تحتاجها كل مدينة وقرية، وقطاعات التنمية التي تتطلبها، واتجاهات النمو والتوسع المكاني بها.

- أن مثل هذه التجربة لم يؤخذ بها في إعداد مخططات الجيل الأول والثاني، وهذا ما يبرز ليبيا في تجربتها التخطيطية وهي المشاركة الشعبية عن طريق ما يسمي بالمؤتمر الشعبي الأساسي (على مستوى المنطقة أو القرية) ثم ترتقي إلى مستوى المؤتمرات الشعبية بالشعبية (ما يسمي البلدية)، وإلى جانب ذلك هناك قطاعات أخرى تشارك في العملية التخطيطية وتؤثر فيها عن طريق ما يسمي (بالمؤتمرات القطاعية) أي على مستوى القطاع مثل قطاع التعليم، الزراعة، الصناعة.... الخ والتي يتم تجميع قراراتها ومقترحاتها وترجماتها إلى مؤشرات تنموية.

والحلقة الأخيرة التي تكمل العملية التخطيطية هي تجميع قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية والمتعلقة بكل القطاعات لكل تجمع سكاني حيث تعرض على مؤتمر الشعب العام (والذي يمثل في مجموعه اجتماع أمناء المؤتمرات الشعبية للشعبيات) وذلك لعرضها ومناقشاتها

وتحليلها للوصول إلى ما تتطلبه جماهير تلك التجمعات في كل القطاعات ومقارنتها مع السياسات العامة والأهداف الوطنية حتى نتمكن من الوصول إلى الأهداف التخطيطية المتعلقة بالمخططات الحضرية لكل تجمع سكاني من التجمعات بليبيا، ويكون هذا المخطط منبثق من رغبات ومتطلبات الجماهير شكل (٣).

شكل (٣) مخطط لامركزية التخطيط المكاني بليبيا[١]

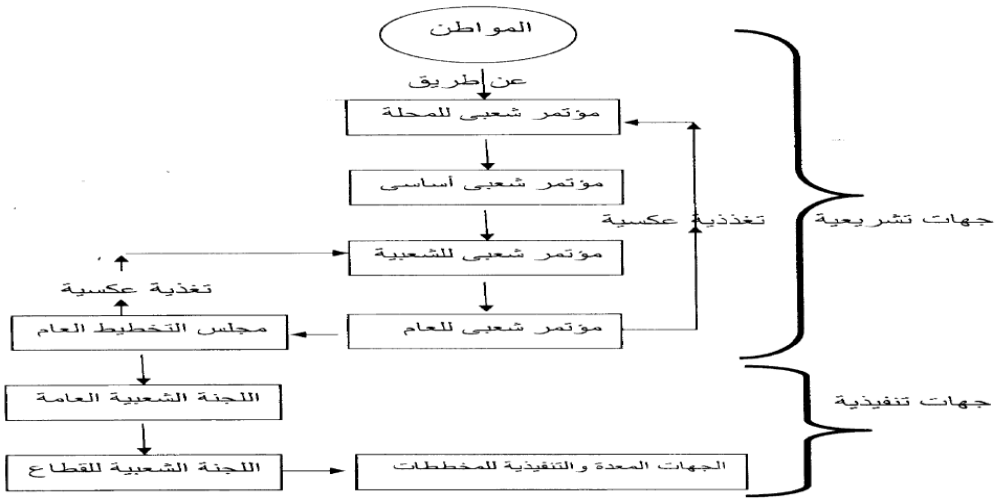

إذن يمكن القول إن التخطيط عملية تدرجية مشتركة.

التخطيط المكاني من منظور مخطط الجيل الثالث:

من المعروف أن التخطيط المكاني يتطور مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع لهذا في بداية التسعينيات تغيرت مجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية للدولة،

[١] – إعداد الباحثة.

وأصبحت المخططات المعمول بها لا تستوعب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية حيث أن التنمية المكانية تجاوزت حدود المخطط المعمول لها في تلك الفترة وهذا ناتج عن سرعة التنمية التي سبقت التخطيط لذلك نجد أن هنالك هوة عميقة بين التنمية والتخطيط ولا يمكن اللحاق ببعضها حتى لو سارت التنمية بخطى بطيئة.

لهذا ظهرت فكرة إعادة النظر في هذه المخططات لتغطي الفترة التخطيطية الحالية ٢٠٠٠-٢٠٢٥ (الجيل الثالث للتخطيط) حيث أصبح التخطيط المكاني يستمد مؤشراته من المخطط الوطني والإقليمي، كما أصبحت المدينة والقرية تتأثر بهذه المؤشرات نتيجة لهذا ارتفع عدد المدن والقري لتتجاوز العدد المتنبأ له في المخطط، وبعض المدن تغير مخططها العام إلى الشامل كما تغيرت مرتبتها من قرية إلى مدينة إلى جانب ذلك تم إدخال مجموعة من التجمعات التي لم يشملها مخطط الجيل الأول وأعدت لها مخططات عامة أغلبها كانت في الإقليم الجنوبي للجماهيرية زد على ذلك أنه تم تخطيط مدن جديدة لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية مثل (المدن البترولية) منها مدينة رأس الأنوف والبريقة أو مدن سكنية خدمية مثل طرابلس وبنغازي ومصراته.

جدول (٣) الاتساع المساحي لبعض المدن الليبية المقاسة بالهكتار في الفترة من ١٩٦٦-١٩٨٠م

المدينة	المساحة ١٩٦٦	المساحة ١٩٨٠	نسبة الزيادة سنوية	المساحة ٢٠٠٠
طرابلس	١٦٤٨,٥	١٠٢٧١,٣	٣٧,٤	١٩,٢٣٦,٥
بنغازي	١٠٩٢,٠	٤٥٠٠,٠	٢,٣	١٢,٢٠٠,٠
درنة	٢٥٢,٢	٦٩٢,٨	١٢,٥	١٧٥٠
مصراته	١٩٣,٤	٢٦١١,٠	٨٩,٣	٨٣٨١
اجدابيا	١٨٨,٥	٨٠٠,٠	٢٣,٢	١٥٥٩
البيضاء	١٠٠,٠	٩٨٢,٠	٦٣,٠	٢٦٦٠
غريان	٧٢,٥	٤٦١,٠	٣٨,٣	١١١٠
الزاوية	٦٣,٠	٦٧٨,٨	٦٩,٨	٢٢٧٠
سرت	٤٣,٧	٢٠٧,٥	٢٦,٨	١١٩٧
المرج	٣٥,٠	٦٠٠,٠	١١٥,٣	١٦٠٠
بني وليد	٢١,٨	٢٥٠,٨	٧٥,٠	١٠١٢,٠

المصدر: ليبيا دراسة في الجغرافيا، تحرير/ د. الهادي أبو لقمة، دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، سرت- ليبيا، ١٩٩٥، ص٤٤٠.

- وقد أدخلت بعض التعديلات على التخطيط المكاني من حيث المعايير التخطيطية الجديدة مثل اتساع الطرق وحركة المرور والنقل وتطور الأنشطة الاقتصادية وتنوعها والبيئة... وغيرها لتواكب التطور الذي حدت في التنمية العمرانية في الدولة الذي استطاع مشروع الجيل الثالث الأخذ بها في إعداد مخططاتها التنموية حيث يشمل التخطيط ١٧٤,٠٠٠ هكتار من الأراضي وإعداد حوالي ٦٥٠ مخططاً عاماً وتفصيلي وحضري ومحلي منها تحديث أكثر من ١٢٠ مخططاً، وتوسيع وتحديث أكثر من ١٩٠ مخططاً أخر، وإعداد أكثر من ٣٣٠ مخططاً جديداً، إضافة إلى إقامة ٤ مدن جديدة لتستوعب هذه المخططات ما يقارب على ٨٠% من السكان الذين سيقدر عددهم نهاية فترة المخطط بنحو ١٠ ملايين نسمة. كما تم إعداد دراسات تنظم النشاط الحضري والعمراني بليبيا وفق أحدث الأساليب والنظريات والمعايير التخطيطية، ونسعى من وراء تنفيذ هذا المخطط (٢٠٠٠-٢٠٢٥) تحقيق جملة من الأهداف منها:

١. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية والمكانية.
٢. التحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين المخططات الإقليمية والمحلية والمخططات الحضرية داخل ليبيا.
٣. توجيه النمو السكاني داخل المخططات الإقليمية والمخططات الحضرية بما يحقق التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

٤. ضمان توزيع متطلبات النمو على التجمعات السكانية بشكل يوازي النمو السكاني بما يتفق وظروف وحاجات كل منطقة، وبما يجنب النمو غير المتكافئ.

٥. التعرف على إمكانية الاستقرار وتوجيه النمو على ضوئها.

٦. تحديد وظائف وخصائص المخططات الإقليمية والمحلية والمخططات الحضرية.

٧. الاستغلال الأمثل للأراضي وتنظيم الوظائف لمختلف الأغراض، وحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني.

٨. الحد من الهجرة إلى الحواضر والمدن الكبرى، وتشجيع الهجرة العكسية.

٩. تطوير التجمعات السكانية والحد من الانتشار العشوائي وتنمية المناطق المتخلفة عمرانياً وإعادة تنظيمها.

١٠. ضمان تنفيذ شبكات المرافق العامة بشكل يتناسب مع حجم المخطط وبما يتمشى والنمو السكاني بها، ودعم توجهات الحفاظ على البيئة.

١١. توفير متطلبات السكن والمرافق الاجتماعية والاقتصادية بشكل يتناسب مع النمو السكاني.

١٢. تنظيم وتوطين سكان الأرياف، ومراعاة توفير المتطلبات الضرورية لهم.

١٣. المساهمة في حماية البيئة واستخدام الأساليب العلمية في توزيع السكان والمرافق العامة وتنظيم الخدمات.

١٤. المحافظة على المناطق الطبيعية والأثرية والتاريخية، وحمايتها، وتنمية مناطق الجذب السياحي والمناطق المتاخمة لشاطئ البحر.

١٥. المحافظة على الطابع المعماري المحلي.

- **السلبيات والإيجابيات التي ظهرت في الجيل الأول والثاني من التخطيط بليبيا:**

لقد برزت مجموعة من العوامل والمؤثرات التي مثلت نوعاً من الصعوبات واجهت مخططات الجيلين وخاصة الثاني سواء في مراحل الدراسة أو الممارسة أو التنفيذ مما أدي إلى إفراز مجموعة من الإيجابيات والسلبيات التي أثرت وتؤثر في عمليات التنفيذ والتي يتطلب أخذها بعين الاعتبار في إعداد مخططات الجيل الثالث ومنها:-

تجاوز معدلات النمو السكاني التوقعات المنظورة:

لقد كانت المخططات المحلية الأولي (الجيل الأول للمخطط) والتي تم إعداده سنة ١٩٦٨ ليغطي الفترة التخطيطية من ٦٨-١٩٨٨ قاصرة على استيعاب النمو المتزايد للسكان التي شهدتها ليبيا في تلك الفترة، وخاصة مع بداية السبعينيات نتيجة لتحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي إضافة على ذلك الزيادة في معدلات النمو السكاني الذي وصل في تلك الفترة ٦,١٥% كمتوسط سنوي للفترة ٧٤-١٩٨٤م، وهذا مثل أول انعكاس على الجوانب التخطيطية المحلية في أنها لم تواكب التطور الاقتصادي والسكاني إلى أن التنمية سبقت عمليات التخطيط إلى جانب عودة السكان الذين كانوا بالخارج والنمو الطبيعي المرتفع والهجرة من الريف إلى المدن، حيث مثل تطور سكان الحضر ما يتجاوز ٧٥% من

إجمالي سكان ليبيا حسب إحصاء ١٩٨٤ حسب ما يظهره الشكل (٤) إذ يبين الزيادة المطردة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م. كل هذه الأمور جعلت المخططات قاصرة على مواجهة متطلبات هذا النمو، ولم وتؤخذ عند إعداداها في المخططات السابقة، إلا أن تم مراعاة هذه الجوانب في إعداد مخطط الجيل الثالث من خلال إعداد مجموعة من الدراسات المتخصصة وإجراء حسابات دقيقة إلى حداً ما للتنبؤ بالزيادة المتوقعة لعدد سكان ليبيا خلال الفترات من ٢٠٠٥، ٢٠١٥، ٢٠٢٥م.، والتي أخذت بها مخطط الجيل الثالث في إعداده للمخططات المكانية، كما هو موضح بالشكل (٥).

شكل (٤) منحى النمو السكاني المتصاعد في ليبيا من سنة ١٩٧٤-٢٠٠٠

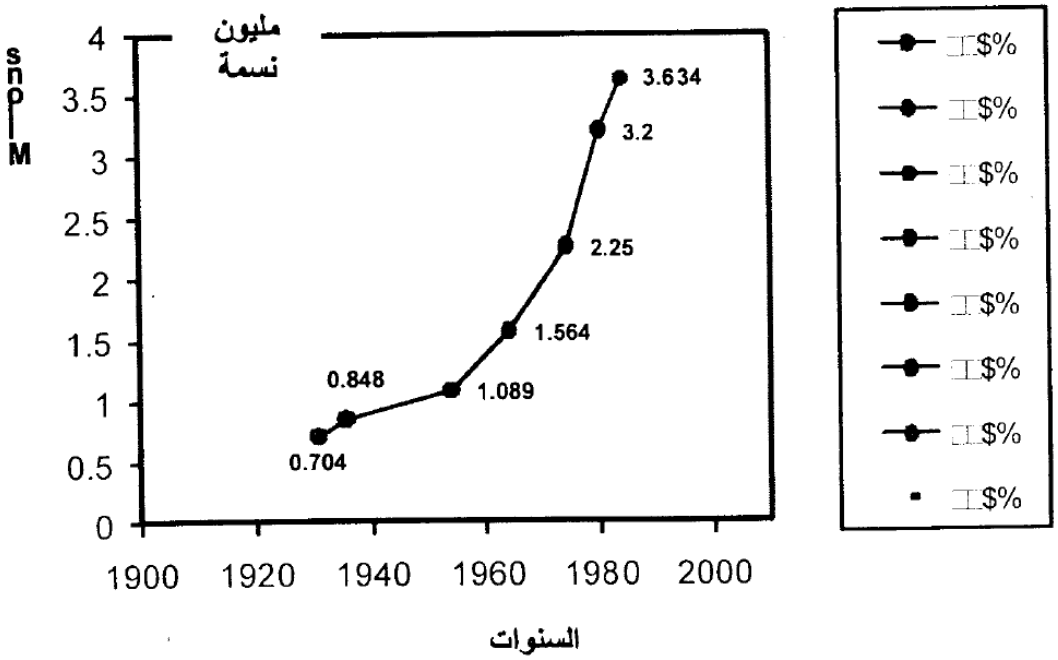

المصدر: ليبيا دراسة في الجغرافيا، تحرير د. الهادي أبو لقمة، دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، سرت- ليبيا، ١٩٩٥، ص٤٤٥.

شكل (٥) التنبؤات المتوقعة لسكان ليبيا للفترة ما بعد ٢٠٠٦ حتى ٢٠٤٠م

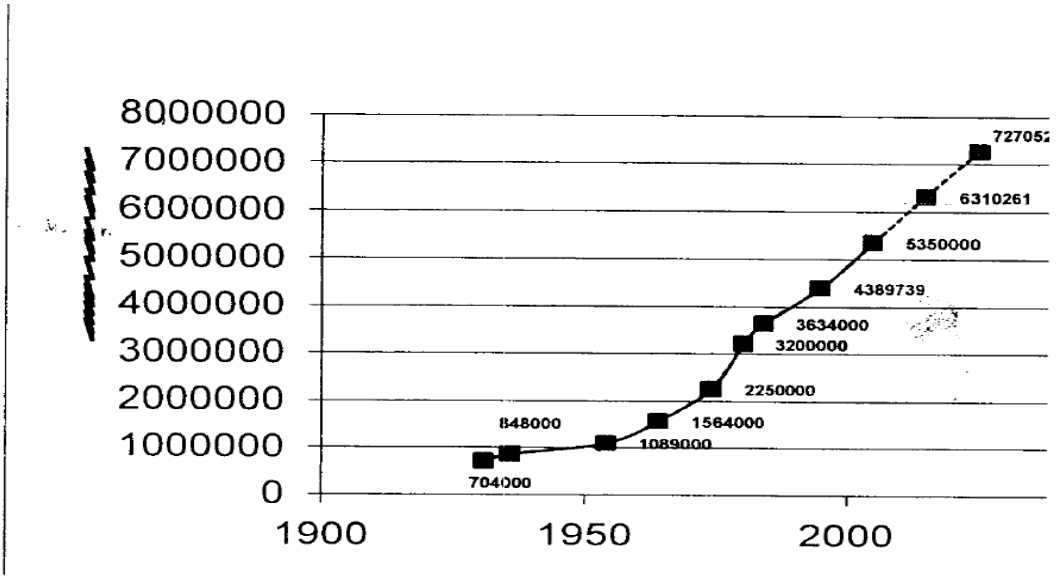

المصدر: نفس المرجع السابق

٢. عدم وجود تنسيق زماني أو مكاني بين الدراسات التخطيطية المكانية والإحصائيات الدورية والتغير المستمر في الهيكلية الإدارية:

من المعروف بليبيا أن الإحصائيات السكانية تجري كل عشر سنوات حيث كان أول إحصاء سنة ١٩٥٤ تلاه إحصاءات تمت خلال السنوات ١٩٦٤-١٩٧٣-١٩٨٤ وهذا الإحصاءات غطت مجموعة معلومات خاصة القوي العمالة والمستوى الثقافي ونتيجة لتأخر نتائج هذه الإحصاءات فإنها تؤثر بعدم الاستفادة منها في الدراسات التخطيطية وقد تكون الدراسات التخطيطية أيضاً بعيدة زمنياً عن الإحصاءات فعلى سبيل المثال نجد أن الدراسات التخطيطية المكانية الأخيرة بليبيا بوشر العمل فيها بعد خمس سنوات من موعد إجراءاها سنة ١٩٧٤ أي مع سنة ١٩٧٨، وأن المخططات أعدت لفترة زمنية سنة ١٩٨٠-٢٠٠٠م علماً بأن الإحصاء التالي الذي تم في سنة ١٩٨٤ وبالتالي كانت الدراسات التخطيطية

معتمدة على المقارنات الإحصائية القديمة للسنوات سنة ٥٤-٦٤-١٩٧٣م، وهذه السنوات لم تظهر فيها التحولات التي تمت مع عقد السبعينيات.

- في إحصاء ١٩٧٣ اعتمد على تقسيم إداري مختلف (الحوالي ٤٤ بلدية) عن الوضع الإداري أثناء الدراسة، في الواقع المتعلق بالوضع الإداري الحالي يختلف عن الهيكلية الإدارية التي أعدت بموجبها الدراسات التخطيطية المكانية حيث أعدت على أساس ٢٥ بلدية وتم الإحصاء السكاني سنة ١٩٨٤ على أساس هذا العدد والواقع الحالي هو ١٢ بلدية فقط في تلك الفترة حيث ألغيت العديد من البلديات ونقلت من إقليم تخطيطي إلى أخر فمثلا بلدية الجفرة كانت واقعة ضمن إقليم سبها التخطيطي وقد ضمت الأن إلى إقليم الخليج ونتيجة لهذه التعديلات والتغيرات المحلية سبب الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بالتحديد المكاني للدراسات التخطيطية بليبيا، وبطبيعة الحال فأن هذه التغيرات تؤدي إلى الكثير من الاختلافات في المستهدفات التخطيطية.

٣. التغيير في التعريفات والمعايير الخاصة بالأسس والمواضيع التخطيطية:

نظراً لاتساع وحداثة مجال التخطيط المكاني وخاصة فيما يتعلق بالممارسات الإحصائية فأن المتخصص والدارس يلاحظ العديد من الأسس التي يستوجب إيجاد معايير أو تعاريف محددة لها مفهوم ودلالة واضحة فيما يخص مجال الإحصاء والتخطيط المكاني

حيث أن هناك العديد من المصطلحات والتعبيرات تفسر من كل جانب حسب مفهوم القارئ.

فمثلاً/ مفهوم العائلة هل بمعني العائلة ذات القرابة أو مفهوم العائلة بمعني المضمون السكني- وبناءاً على هذا يحدد معدل الأشغال المنزلي بالنسبة للعائلة.

ومثال أخر لذلك/ تعريف المناطق الحضرية هل تؤخذ على أساس حجم المنطقة الحضرية أو على أساس توفر الخدمات الحضرية أو على أساس مجال العمل. وغير ذلك من المعايير والمفاهيم فهذه الاختلافات لابد أن تعالج ليس على المستوى المحلي فقط إنما على مستوى الأقطار العربية (المغاربية) ذلك بهدف إيجاد مفهوم مشترك بين المختصين بهذه الأقطار نظراً لتشابه الوضع الاجتماعي والسكاني والطبيعي فيها.

٤- التعارض بين المستهدفات على مستوى الإدارة المركزية والقرارات وبين أعمال التنفيذ على مستوى الإدارة المحلية:-

بليبيا هناك مستويين للإدارة وهي:

اللجنة الشعبية للشعبية ((مؤتمر البلدية- الشعبية))

اللجنة الشعبية العامة ((مؤتمر الشعب العام))

حيث إن أعمال التنفيذ لمشاريع الخطط الإنمائية أو ما يتم طرحه من خطط مكانية يتم بناء لأحد المستويات الإدارية المحلية (المؤتمر الشعبي) ونتيجة لهذا يلاحظ الكثير من التغيير في مواقع أو المستويات، وكذلك يحدث تضارب في أولويات المشاريع، والتي تعتمد في

الاستفادة منها على وجود مشاريع أخرى سبقت مثل الطرق والخدمات ونتيجة لهذا نلاحظ أن الكثير من مشاريع الإسكان بليبيا نفذت دون وجود مرافق لها أو تكثيف في الخدمات الاجتماعية والصحة في بعض المناطق.

- كما أن تدخل بعض الجهات المحلية كان لها أثر كبير في تغيير مواقع هذه المشاريع سواء بهدف الاستفادة أو إبعادها عن أراضيها، وهذه أحد العراقيل التي واجهات مخططات الجيل الثاني، وأن السلسلة الإدارية للمؤتمرات الشعبية (المشاركة الشعبية) وصياغة قراراتها سوف تقلل المشاكل التي واجهت الجيل الثاني.

٥- الأرض كقاعدة لأي تخطيط مكاني:-

باعتبار الأرض تمثل الخطوة الأولي في تطبيق المخطط المكاني فإن إمكانية الحصول عليها قد يكون صعب، وهذا فعلاً ما واجهته مخططات الجيل الثاني للتخطيط بليبيا حيث كان سبب صعوبة الحصول عليها راجع أم لطبيعة الأرض نفسها أو تداخل الأراضي الزراعية أو الملكية الخاصة للأرض فكل هذه الأمور سببت عرقلة في تنفيذ المخططات المكانية مما أدي إلى لجوء الشعبيات بالبناء خارج المخططات دون التقيد بنظم وقوانين التخطيط، وبدخولنا لإعداد مخططات الجيل الثالث تم حل هذه المشكلة ذلك باستخدام التقنيات الحديثة في مجال التخطيط منها نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد واستخدام الخرائط الرقمية في مراقبة النمو العمراني وتصنيف الأراضي من حيث توجيه

عمليات النمو خاصة بالمدن والتجمعات الحضرية أضافة إلى قرارات المؤتمرات الشعبية فيما يتعلق بعملية السماح بتطوير هذه المناطق شكل (٦)

شكل (٦) توزيع شبكة وحدات المعلومات الجغرافية بالشعبيات بليبيا

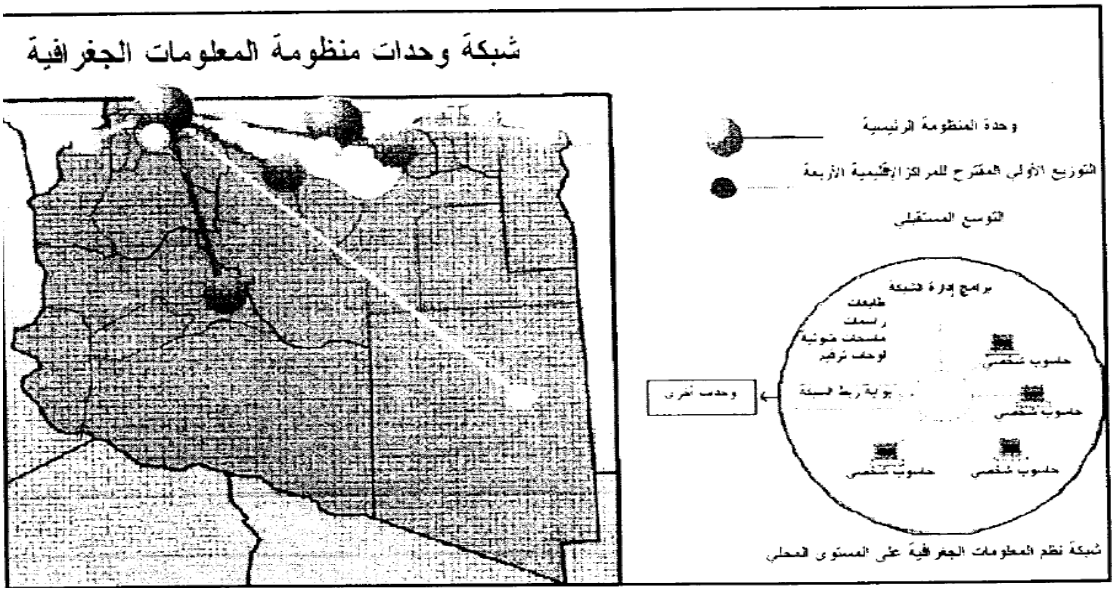

المصدر: إعداد الباحثة استناداً للمعلومات المتحصلة من مصلحة التخطيط العمراني ٢٠٠٥.

٧- عدم إدراك مفهوم التخطيط المكاني لذي المواطن:

بما أن التخطيط للإنسان وبالإنسان فأن مخططات الجيل الأول والثاني لم تحمل هذه الفكرة وتؤخذ بها فمن الملاحظ أن مخططات السابقة كانت تعمل عن طريق الدوائر الحكومية والمكاتب الاستشارية الأجنبية التي لا تعي ما يحتاجه المواطن الليبي وظروفه وعاداته وتقاليده كذلك غياب المشاركة الشعبية في إعداد المخطط سبب العديد من المشاكل.

أما الأن فإن إعداد المخطط أصبح بمشاركة المواطن ولكن بطريقة غير مباشرة أي عن طريق مشاركتها في المؤتمرات الشعبية الأساسية نتيجة وعيه بالمخطط وما يحمله من أبعاد وما مدي الاستفادة منها وكذلك تحسين بيئتها والرفع من مستوى حياته وحياة أبنائه مستقبلاً.

٨- الالتزام بالمخطط وتشريعاته:-

كانت المخططات في السابق (أي في مخطط الجيل الأول والثاني) تدار بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٩ ولوائحه التنفيذية والتي تتماشي وفق الهيكلية والوضع القانوني في تلك الفترة ونتيجة للتطور الحضري أصبح هذا القانون في بعض بنوده لا تواكب التطور الحضري لليبيا حالياً ونتيجة لذلك فقد عرض هذا القانون على المؤتمرات الشعبية المحلية (المشاركة الشعبية) وأدخلت عليه بعض التعديلات بما يتوافق والوضع الحالي ليواكب المستجدات والتطورات التخطيطية لهذا عدل بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ بخصوص التخطيط العمراني، وما زال هذا القانون تنقصه بعض اللوائح المكملة له والتي يجب أن تتضمن التطور الحضري لليبيا.

الخـاتمة

وأخيراً فإن أساسيات التنمية تبدأ بالتخطيط المكاني لها، والوصول إلى مواقع توطين السكان بما يضمن لهم حياة كريمة وفق أسس علمية مدروسة، حيث شهدت ليبيا فيما سبق مرحلتين تخطيطيتين رغم إيجابيتهما، إلا أنه ظهرت فيها العديد من السلبيات قد سبق ذكرها والتي أثرت في العملية التخطيطية الأمر الذي أدي إلى إعادة النظر في هذه المخططات في ظل التحولات والمستجدات التي شهدتها وتشهدها البلاد، مما تتطلب ضرورة مراجعة هذه المخططات ضمن مشروع الجيل الثالث للمخططات التنموية، من خلال اعتمادها على نظام تخطيطي متكامل في شكل سلسلة تخطيطية مكملة لبعضهما البعض تستند أساساً إلى قرارات المؤتمرات الشعبية وتوجيهات المجتمع وخطط عمل اللجان الشعبية، وتنطلق من المخطط الطبيعي الوطني ثم المخططات الإقليمية والمحلية ومخططات المدن والقري ومراكز عمرانية وخدمية لسكان الأرياف والأودية وغيرها، ذلك باستخدام أحدث الأساليب التقنية الحديثة للتخطيط بهدف تنظيم الحياة الحضرية والمدنية واستمرار سعادة ورفاهية المجتمع وتوفير البيئة المناسبة له ولأبنائه.

التوصيات:

١- التعاون بين الدول العربية في تبادل المعرفة والخبرة ونقل التقنية فيما بينهم في مجال التخطيط والاستفادة من تجارب الأخرين.

٢- الاهتمام بمعايير البنية التحتية والاجتماعية لتحسين أدائها واقتصادياتها وترشيد الاستهلاك المصادر الطبيعية بها.

٣- العمل على اعتبار النمو السكاني والتطور الحضري والعوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية عوامل أساسية ضمن المعايير التخطيطية للمدن.

٤- إعادة النظر في التشريعات واللوائح والقوانين المعمول بها في مجال التخطيط لغرض تعديلها وتطويرها لتواكب المستجدات والمتغيرات التي تطرأ في مجال التخطيط المكاني.

٥- تطوير الكوادر الفنية لتواكب التقنية الحديثة، واستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية والخرائط الرقمية وتوظيفها في العملية التخطيطية، وذلك انطلاقاً من مبدأ الإنسان قبل البنيان.

٦- العمل على توحيد المسميات الجغرافية والتخطيطية وكذلك توحيد الرموز المتعلقة بإنتاج الخرائط اللازمة لإعداد مخططات المدن على المستوى العربي.

٧- الاتجاه إلى تنمية مدن النطاق الوسطي سواء بليبيا أو في مدن الوطن العربي بحيث يكون هناك تكافؤ وتوازن في توزيع التنمية.

المراجع:

١- انتصار الزنان- الزحف الحضري على الأراضي الزراعية العوامل الجغرافية والاجتماعية والدوافع الاقتصادية وواقع مخطط مدينة طرابلس- رسالة الماجستير غير منشورة- جامعة الفاتح ٢٠٠٢.

٢- على الميلودي عمورة- ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري- دار الملتقي للطباعة والنشر ١٩٩٨.

٣- ميلود حلمي- مسيرة التخطيط المكاني بليبيا- ملتقي المغاربي للتهيئة العمرانية- تونس ١٩٩٠.

٤- مسودة تقارير مشروع الجيل الثالث للتنمية العمرانية ٢٠٠٠-٢٠٢٥م.

٥- مسودة المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى ١٩٨٠-٢٠٠٠م.

٦- دراسة تنمية وتطوير التجمعات الحضرية الصغيرة والمتوسطة ومراكز الخدمات/ جهاز الرقابة الشعبية قسم متابعة المخططات العمرانية.

٧- شبكة المعلومات الدولية.